الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٥/٢١
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٨/١٥
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

السياسة الأمنية التركية تجاه الأقليات بعد عام ٢٠١٦

Turkish Security Policy Regarding Minorities in the Post-2016 Era

م.م. تبارك سعد جاهل
Tabarak Saad Jahil
جامعة الفراهيدي
Al-Farahidi University
tabark.saad@uoalfarahidi.edu.iq

م.م. زهراء إبراهيم عباس
Zahraa Ibrahim Abbas
جامعة الفراهيدي
Al-Farahidi University College
Zahraa.brahim@uoalfarahidi.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة السياسة الأمنية التركية تجاه الأقليات بعد المحاولة الانقلابية عام ٢٠١٦، مع التركيز بشكل خاص على المشكلتين الكردية والأرمنية. يهدف البحث إلى تحليل التحولات الاستراتيجية في التعامل التركي مع هذه الملفات، حيث تبنت أنقرة مقاربات أمنية صارمة داخلياً وإقليمياً. ويستنتج البحث أن الهاجس الأمني، وحماية الأمن القومي، ومكافحة التهديدات الوجودية، أصبحت المحرك الأساسي لسياسات تركيا تجاه الأقليات في حقبة ما بعد ٢٠١٦، متراجعةً بذلك عن مسارات التسوية السياسية السابقة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الأمنية، الأقليات، المشكلة الكردية، تركيا

Abstract

This research examines Turkish security policy towards minorities after the 2016 coup attempt, with a specific focus on the Kurdish and Armenian issues. It aims to analyze the strategic shifts in Turkey's approach to these files, as Ankara adopted strict domestic and regional security measures. The study concludes that security concerns, national defense, and countering existential threats have become the primary drivers of Turkey's minority policies in the post-2016 era, retreating from previous political settlement tracks.

Keywords: Security Policy, Minorities, Kurdish Issue, Turkey.

مقدمة

تتعدد الأقليات التركية بشكل يصعب حصرها وتبيان ظروف كل منها، إلا أنها تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين وهي :الأقليات الدينية -الطائفية، والأقليات القومية -الإثنية؛ وتشكل كل منهما أحياناً تحدياً واضطراباً لاستقرار تركيا ووحدتها وأحياناً أخرى قد تكون أحد أسباب تميزها وغنى بنيتها الاجتماعية .إلا أنَّ معظم الأقليات التركية تصارع قدرها من أجل انتزاع الاعتراف بها من السلطة؛ فتحرز بعضها تقدماً نحو هدفها من أجل

تحقيق حقوق خاصة، فيما تتراجع غيرها ويتم دمجها قهراً مع الأكثرية؛ غير أن أغلبها لا تتغير أوضاعها على الرغم من كثرة نضال أبنائها الاجتماعي والسياسي والثقافي والقانوني .

ولا تحبذ الدولة التركية بأيديولوجيتها القومية التركية غالباً، الاعتراف بأي وجود وتمايز في المجتمع، وتسكنها نزعة وقناعة بأهمية وحدة الشعب؛ فتكتفي ببث أفكارها ونظرياتها القاهرة للأقليات المتعددة، وذلك بغض النظر عمن يحكم تركيا، سواء كانوا علمانيين أم قوميين أم إسلاميين؛ إلا أنَّ السلطة تفتح أحياناً بعض المجالات وتعطي بعض الحقوق للأقليات من أجل اجتذاب أصواتهم الانتخابية، أو التهدئة من اندفاعهم النضالي، أو من أجل إظهار تركيا كدولة تحترم التعددية الثقافية وإبراز هذا الأمر كنقطة إيجابية تقربها من مسعاها للدخول إلى الاتحاد الأوروبي.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من مسارين أساسيين (علمي وعملي):

١. **الأهمية العلمية :**يساهم البحث في إثراء المكتبة السياسية والأمنية بدراسة حديثة تركز على حقبة مفصلية في تاريخ تركيا الحديث (ما بعد ٢٠١٦). كما يقدم فهماً أعمق لطبيعة الترابط بين السياسة الداخلية (المسألة الكردية) والسياسة الخارجية (المسألة الأرمنية) في العقل الاستراتيجي التركي.

٢. **الأهمية العملية :**يفيد البحث صناع القرار، والمحللين، والمهتمين بشؤون الشرق الأوسط لفهم واستشراف السلوك التركي الأمني مستقبلاً، وتأثيراته المحتملة على مناطق الصراع المجاورة (سوريا، العراق، القوقاز) في ظل تصاعد النزعة القومية والأمنية في أنقرة.

الإشكالية: تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيسي الآتي :**كيف أثرت التطورات السياسية والأمنية في تركيا ما بعد عام ٢٠١٦ على إعادة صياغة وتوجيه السياسة الأمنية التركية تجاه الأقليات، وتحديداً المشكلتين الكردية والأرمنية؟**

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

- ما هي ملامح وأدوات السياسة الأمنية التركية المتبعة تجاه الأكراد بعد عام ٢٠١٦ داخلياً وخارجياً؟
- كيف توظف تركيا البعد الأمني في تعاملها مع المشكلة الأرمنية وتداعياتها الإقليمية؟
- ما هي انعكاسات هذه السياسات الأمنية الصارمة على استقرار النظام السياسي التركي ومكانته الإقليمية؟

الفرضية: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها" :إن التحولات العميقة التي شهدتها البيئة الداخلية لتركيا بعد عام ٢٠١٦ (تحديداً بعد المحاولة الانقلابية)، دفعت صانع القرار التركي إلى تغليب **المقاربة الأمنية والعسكرية الصارمة** على الحلول السياسية والدبلوماسية في التعامل مع الأقليات (الكردية والأرمنية). ويأتي هذا التحول بدافع إحكام السيطرة الداخلية، وتحييد التهديدات التي تمس الأمن القومي، وضمان بقاء النظام الحاكم، مما جعل الملفين الكردي والأرمني يُداران بعدسة أمنية بحتة."

مناهج البحث: لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته واختبار فرضيته، سيتم الاعتماد على المناهج العلمية الآتية:

١. **المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive-Analytical Method):** يُستخدم لوصف طبيعة السياسات الأمنية التركية المتخذة بعد عام ٢٠١٦، وتفكيك عناصرها، ثم تحليل أبعادها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأقليات المدروسة.
٢. **منهج دراسة الحالة (Case Study Method):** سيتم تطبيقه من خلال اتخاذ "المشكلة الكردية" (المطلب الأول) و"المشكلة الأرمنية" (المطلب الثاني) كحالتين تطبيقيتين للسياسة الأمنية التركية، لدراسة كل حالة بعمق وفهم خصوصيتها.
٣. **المنهج التاريخي (Historical Method):** يُستخدم بشكل مقتضب لتتبع الجذور التاريخية للمشكلتين الكردية والأرمنية، وعقد مقارنة سريعة لبيان الفارق في السلوك الأمني التركي قبل وبعد نقطة التحول التاريخية في عام ٢٠١٦.

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث ليعالج أبرز ملفين في هذا السياق؛ حيث يتناول **المطلب الأول:** السياسة الأمنية التركية تجاه المشكلة الكردية، مسلطاً الضوء على الإجراءات المتخذة داخلياً وعبر الحدود لتحييد ما تعتبره أنقرة تهديداً انفصالياً. بينما يعالج **المطلب الثاني:** السياسة الأمنية التركية تجاه المشكلة الأرمنية، مستعرضاً كيفية إدارة هذا الملف التاريخي والجيوسياسي من منظور أمني بحت، وتأثيراته على التفاعلات الإقليمية لتركيا في منطقة القوقاز.

المطلب الأول: السياسة الأمنية التركية تجاه المشكلة الكردية

تعدّ الإثنية الكردية في تركيا من أكثر الإثنيات المؤثرة في الدولة التركية وأكثر إثنية مطالبة بالاستقلال، وهذا ما أثبته التاريخ في العلاقة بينهم وبين الحكومات المتعاقبة، وتشير التقديرات الحديثة إلى أن عدد الأكراد في تركيا يبلغ نحو ١٥ مليون نسمة، بما يعادل نحو ١٨–٢٠٪ من إجمالي السكان، وهم بذلك أكبر أقلية إثنية ولغوية في البلاد (UK Visas and Immigration, 2025). فبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، تمكنت قوات الحلفاء من إرغام الدولة العثمانية على توقيع اتفاقية سيفر في عام ١٩٢٠، التي كان من ضمن بنودها إقامة دولة كردية في تركيا (زكي بك، ٢٠٠٥م، ٩٩)، لكن بعد النجاحات التي حققتها قوات التحرير التركية في طرد قوات الحلفاء من المدن التركية (الغريري، ٢٠١٤م، ٢١٩)، استطاعت استبدال معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣، التي بموجبها تم إلغاء مجموعة من القرارات التي فرضت على الدولة التركية ومن ضمنها مسألة تشكيل دولة كردية في تركيا (مجموعة مؤلفين، ٢٠١٣م، ١٥–١٦).

إذ تحولت مسألة الأكراد من مسار يتضمن إعطاءهم كياناً واستقلالاً ضمن اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠، إلى مسألة داخلية وشأن تركي طبقاً لاتفاقية لوزان عام ١٩٢٣

(الحباشة، ٢٠١١م، ٧٨٤)، إذ تحولت من حركة قومية لها حق في تقرير المصير إلى أزمة داخلية في ظل غياب العوامل الدولية التي سبق أن شجعت الأكراد على الحصول على حقوقهم وتشكيل دولتهم في جزء من الأناضول (حسن، ٢٠١٨م، ٣)، إلا أنَّ الأكراد لم يستسلموا لهذا الوضع وحاولوا تغييره بمختلف الوسائل والأدوات وقد ثاروا في سبيل حقوقهم ١٨ مرة خلال حكم مصطفى أتاتورك وحده (حوداسي، ٢٠٢١م، ٦٣٥–٦٣٦).

ثم بدأ نوع المطالبة يختلف بدخول حزب العمال الكردستاني إلى المواجهة، وكانت أهم أهدافه في تلك المدة هي تكوين دولة كردية تضم جميع المدن ذات الأغلبية الكردية في تركيا، واستمر الحزب في هذا الأسلوب وهذه المطالب إلى نهاية القرن العشرين، إذ تغيرت هذه المطالب وشهدت تحولاً في طريقة واستراتيجية عمل حزب العمال الكردستاني (عبد العزيز، ٢٠١٥م، ٥٤٤)، وهذا يتضح من خلال المبادرة التي أطلقها عام ١٩٩٨، التي تضمنت وقف إطلاق النار وطرح فكرة الفيدرالية في إطار الدولة التركية بدلاً من فكرة الانفصال التي كان يطالب بها، لكن الحكومة التركية استمرت في تبني الخيار الأمني والعسكري في التعامل مع الحركة الكردية في تركيا (النصراوي، ٢٠٠٩م، ٤٤–١٤٧)، وعدّتها مشكلة إرهابية، ورأت ضرورة تبني الحلول وفقاً لتصور المؤسسة العسكرية بعيداً عن بحث خيارات أخرى لحل هذه المشكلة (حمازية، ٢٠١٦م، ٤٨–٤٩). وتشكل الإثنية الكردية إحدى أبرز الإثنيات التركية، فضلاً عن تأثيرها الكبير في السياسة التركية (Yilmaz, 2016, 28).

وظلت القضية الكردية واحدة من أعقد القضايا التي واجهتها الحكومات التركية المتعاقبة منذ قيام الجمهورية عام ١٩٢٣، وغالباً ما كانت الحكومات تستخدم القوة

والعنف من أجل إسكات الأكراد عن المطالبة بحقوقهم، ولم تتوقف الثورات الدائمة لدى الأكراد ولم تنفع جميع الوسائل في ردعهم وإيقافهم عن أهدافهم، بل ساعدت حالة السخط الكردي من الحكومات المتعاقبة على جعل الأكراد أكثر تنظيماً (بوزرسالن، ٢٠١٠م، ٥٥)، من خلال ظهور الأحزاب الكردية ذات التوجهات القومية والاشتراكية، بعضها اندمج داخل الحياة السياسية للمطالبة بحقوق الأكراد سلمياً، والبعض الآخر استخدم القوة تجاه السلطة ورأى أن لا حصول على الحقوق إلا بالنضال وهو تيار حزب العمال الكردستاني المعروف بـ PKK (العلاق، ٢٠٠٨م، ٩٠–٩١).

ومع حلول أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بدأ نشاط حزب العمال الكردستاني يتزايد في مختلف المناطق الكردية، وهو ما جعل الضغوط تتزايد على الحكومة من أجل إيجاد حلول لهذه المشكلة التي بدأت تتفاقم من جديد، وهو ما دفع رئيسة الحكومة (تانسو شيللر) إلى تأكيد إمكانية منح الأكراد والبالغ عددهم آنذاك (١٣) مليون نسمة بعض الحقوق في الميدان الثقافي (محفوظ، ٢٠١٢م، ١٤–١٥)، من خلال السماح لهم بافتتاح القنوات التلفزيونية الناطقة باللغة الخاصة بهم، إلى جانب إدخال اللغة الكردية في المناهج الدراسية داخل المناطق التي يتواجدون فيها، لكن وفاة (توركت أوزال) الذي كان داعماً للمشروع أدت إلى اندثاره (الداقوقي، ٢٠٠٨م، ١٦٦).

لتعود الحكومة من جديد إلى سياسة عدم الاهتمام بالأكراد وعدم الإنصات لهم (محفوظ، ٢٠٠٨م، ٧٠–٧٦). فأعلن (عبد الله أوجلان) قائد حزب العمال الكردستاني، عن إيقاف الحزب لنشاطاته العسكرية تجاه الجيش والانتظار من أجل تنفيذ الفيدرالية في المناطق الكردية عن طريق مفاوضات مع الحكومة ترعاها الأمم المتحدة، أدى رفض الحكومة لذلك إلى عودة الحزب إلى نشاطه العسكري من جديد، وهو ما أدى إلى قيام

الحكومة بعملية سرية استطاعت من خلالها إلقاء القبض على زعيم الحزب عام ١٩٩٩، وجرت محاكمته في حزيران من العام نفسه وحكم عليه بالإعدام، ولكن جرى استبداله بالسجن مدى الحياة، وقد أكد أوجلان من معتقله بأنَّه يسعى إلى حل سلمي للقضية من خلال العمل السياسي فقط (أحمد، ٢٠١١م، ٨–٩).

وهو ما دفع قادة الحزب السريون إلى إطلاق مشروع جديد يقوم فيه الحزب بممارسة العمل السياسي وترك السلاح جانباً فتم تعديل اسم الحزب إلى (مؤتمر الحرية والديمقراطية)، ورشح مجموعة من أعضائه للدخول في العملية السياسية والحصول على حقوق وفق الدستور، وقد مثل هذا التحول تطوراً جديداً في القضية الكردية بعد سنوات طويلة من اعتمادها على السلاح كحل وحيد لإثبات الوجود (عارف، ٢٠٠٥م، ٣٦). وقد شكل وصول حزب العدالة والتنمية تطوراً آخر في منحى القضية الكردية إذ عمل بعد فوزه بالانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢، على نقل البلاد نحو حالة من التطور الاقتصادي و السياسي والثقافي والاجتماعي إلى جانب تعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً عن توجه الحزب إلى إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه البلاد داخلياً وخارجياً (مديني، ٢٠١٠م، ٢٩١)، وقد أكد (أحمد داود أوغلو) أنَّ رؤية حزبه تتضمن تحديد المشكلات والقضايا الشائكة التي تعترض تقدم البلاد من خلال معرفة الأطراف المقصرة فيها مما يساعد على حلها، كما أكد أهمية الاعتماد على التفكير الواقعي العقلاني، وهو ما من شأنه أن يساعد في تحقيق الاستقرار وتلبية متطلبات الأفراد وتحقيق أهدافهم (بارك، ٢٠٠٥م، ١١١).

عملت الحكومة وبالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) على إطلاق مشروع جديد من أجل تأهيل أعضاء حزب العمال الكردستاني لإعادة دمجهم من

جديد في الحياة العامة، فتم إصدار عفو عام عن جميع أعضاء حزب العمال الكوردستاني، الهاربين إلى مناطق شمال العراق، وقد مددت الحكومة مدة العفو العام من شهر واحد إلى ستة أشهر، أطلقت خلالها السلطات سراح الأعضاء الذين لم يثبت عليهم أي فعل معارض للدولة، كما أصدرت أحكاماً تتراوح ما بين (٩) و(١٢) سنة لمن لم يسلم نفسه للسلطات، إلى جانب أحكام أخرى بالإعدام لقادة الحزب المصنفين على قائمة الإرهاب لدى تركيا (بارك، ٢٠٠٥م، ٧٨).

الأكراد مقتنعون بأنَّ الحكومة تعمل على كسب الوقت لكي تُظهر نفسها خارجياً على أنها تعمل وفق مبادئ الاتحاد الأوروبي، وهذا ما أدى إلى زيادة الغضب الشعبي في المدن الكردية ضد الحكومة، وقد عدّوا ما تقوم به الحكومة لا يتعدى حلولاً ترقيعية تهدف إلى إسكات الصوت الكردي، ونتيجة لذلك ظهر تنظيم جديد عرف بـ (صقور الحرية) عمل على استخدام القوة المسلحة ضد عناصر الجيش في مناطق الجنوب والجنوب الشرقي من البلاد، وقد عدّت الحكومة هذا التنظيم إرهابياً وله اتصال بحزب العمال الكردستاني (Kuru, 2010, 58).

استمرت عمليات التنظيمات الكردية المسلحة ضد قوات الجيش والشرطة في المناطق ذات الأغلبية الكردية وتصاعدت معها حالات عدم الاستقرار في تلك المناطق، وقد استمرت هذه التنظيمات في عملياتها لتبدأ باستهداف الحراس الليليين من الأكراد المتعاونين مع الحكومة، وأصبحت مدن (ديار بكر) و (درسيم) و (هكاري) معاقلاً للجماعات المسلحة ومراكز الاشتباك الرئيسة مع قوات الجيش، وبدأ الأكراد من خلال هذه التنظيمات بفتح الاتصال من جديد مع أكراد العراق من أجل إعادة فتح معسكرات الأحزاب الكردية في شمال العراق، لتكون بالنسبة لهم نقطة انطلاق نحو استهداف

القوات التركية، وقد أدى هذا إلى إيقاف الحكومة لبرنامج التعامل السلمي مع الأكراد وإعادة المواجهة المسلحة من جديد؛ فقد أصدر البرلمان التركي في ١٣ آذار ٢٠٠٧، قراراً يجيز للقوات المسلحة التركية ملاحقة الإرهابيين في مناطق الجنوب والجنوب الشرقي، والعبور إلى الأراضي العراقية إن اقتضت الحاجة لذلك (بهنان، ٢٠٠٨م، ١٠٣).

أدى استمرار العمليات المسلحة إلى دفع الحكومة بقيادة أردوغان إلى الإعلان عن استعداد حكومته من أجل التوصل إلى حل جذري للقضية الكردية، فدعا الأحزاب الكردية المشاركة في العملية السياسية إلى الحوار داخل البرلمان التركي، فتم عقد أولى الجلسات في ٦ آب ٢٠٠٩ داخل البرلمان بين الحكومة وأعضاء من حزب السلام والديمقراطية من أجل وضع الخطوط العريضة للبدء بحل القضية، وإزاء ذلك بدأت الحكومة تتحرك من أجل الحصول على الدعم الدولي للمشروع الجديد، فالتقى أردوغان برئيس الوزراء الروسي (فلاديمير بوتين)، كما التقى برئيس الوزراء الإيطالي (برلسكوني) وعقدت الأحزاب الكردية لقاءات مع مجموعة من القادة الأمريكان من أجل الدفع نحو عملية السلام الجديدة، تمخضت هذه المباحثات واللقاءات عن إعلان الحكومة لخطة جديدة في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٩ من أجل تعزيز الحقوق للمواطنين الأكراد، والدفع نحو تطوير المناطق الكردية من خلال مشاريع تنفذها الحكومة، وقد تم اختيار نائب رئيس الحكومة من أجل إدارة الملف الكردي (أحمد، ٢٠١١م، ١٠-١١). ولسنوات عدة ظلت القضية الكردية في موضع الشد والجذب من الأطراف الحكومية، وذلك لأن الحكومة كما يرى الأكراد لم تكن راغبة بإيجاد حل للقضية الكردية، ونتيجة لذلك حاول الأكراد الضغط من جديد على الحكومة، فلم يكن أمام رئيس الحكومة

أردوغان إلا أن يعلن أن ٢٠١١ سيكون عاماً لحل القضية الكردية، ودعا إلى محاولة الفصل بين الشعب الكردي وبين حزب العمال الكردستاني باعتباره حزباً إرهابياً (عيسى، ٢٠١٨م، ٤٠٦-٤٠٧)، إلا أن الأكراد لم ينتظروا كثيراً حيث بدأت الأصوات تتعالى بوجوب التوجه نحو الحكم الذاتي، ليعلن أوجلان في ١٥ حزيران ٢٠١١ البدء في العمل من أجل إعلان الحكم الذاتي (محفوظ، ٢٠١٢م، ٩٦-٩٧).

لقد أدى تصريح (عبد الله أوجلان) إلى استياء واضح من الحكومة، التي عدّت هذا التصريح مطالبة للأكراد بالخروج على الحكومة وبداية لتمرد جديد، وقد صرح أردوغان بأنَّ استمرار وجود أوجلان يمنع أي حل جديد للقضية، ولو كان حزب العدالة والتنمية في الحكم أواخر التسعينيات لنفذ حكم الإعدام فيه أو ترك السلطة، وقد أوجدت الحكومة طريقاً جديداً للقضية عبر محاولة الجمع بين ممثلي حزب العدالة والتنمية وأحزاب المعارضة الكردية في البرلمان إلى جانب حزب العمال الكردستاني، وقد جرت اللقاءات بين رئيس المخابرات (هاكان فيدان) و(عبد الله أوجلان) إلى جانب مجموعة من أعضاء حزب السلام والديمقراطية، وقد تم الاتفاق على إخراج حزب العمال الكردستاني خارج البلاد وبالتحديد جبال قنديل شمال العراق، وبعد ذلك يبدأ العمل السياسي لحل القضية (غدير، ٢٠١٤م، ١٨).

ومع حلول آذار عام ٢٠١٥، بدأت المفاوضات من جديد بين الحكومة والأحزاب الكردية المعارضة، وهو ما وصفه (أحمد داود أوغلو) بأنَّه بداية الطريق الصحيح نحو الحل، بعد سنتين من إعلان (عبد الله أوجلان) إلقاء السلاح، تمخض عن الاجتماعات إقرار جملة من النقاط، إلا أنَّ عودة الهجمات المسلحة على قوات الجيش التركي أدت إلى إلغاء المشروع الجديد وأصبح يُنظر إلى الأكراد على أنهم داعمون للإرهاب، وعلى

الرغم من فوز (حزب الشعوب الديمقراطي الكردي) في الانتخابات عام ٢٠١٥ بحصوله على ١٣،٥% من الأصوات إلا أنَّ القضية الكردية بقيت تراوح في مكانها من دون حلول نهائية (Middle East Center, 2016, 20–21).

أولًا: أثر التحالف بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في السياسة الأمنية تجاه الأكراد

شكّل التقارب السياسي بين حزب العدالة والتنمية (AKP) وحزب الحركة القومية (MHP)في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٦ عاملًا مهمًا في إعادة صياغة المقاربة الأمنية التركية تجاه القضية الكردية، إذ تزامن هذا التقارب مع تصاعد أولوية الأمن القومي ومكافحة التنظيمات المسلحة في الخطاب السياسي التركي. ومن ثم، أصبح التعامل مع القضية الكردية أكثر ارتباطًا بوحدة الدولة واعتبارات الأمن القومي، بعد أن شهدت المرحلة السابقة محاولات للحوار والتسوية السياسية.

وانعكس هذا التحول في تضييق هامش الحوار السياسي، مقابل تعزيز الأدوات الأمنية والعسكرية، كما أسهم في توفير سياق سياسي داعم لتشديد المقاربة التركية تجاه النشاط الكردي المسلح في الداخل والخارج. ومن ثم، مثّل التحالف بين الحزبين أحد العوامل السياسية التي رافقت انتقال السياسة التركية تجاه القضية الكردية من التركيز النسبي على التسوية السياسية إلى تغليب المقاربة الأمنية (ألتون أوغلو، ٢٠١٨م، ١١٢-١١٤).

ثانيًا: استراتيجية العمليات العسكرية العابرة للحدود في شمال العراق وشمال سوريا

ارتبط التحول في السياسة التركية تجاه القضية الكردية بعد عام ٢٠١٦ بتوسيع نطاق التعامل الأمني إلى خارج الحدود، إذ ربطت أنقرة نشاط حزب العمال الكردستاني

بالتطورات الأمنية في شمال العراق وشمال سوريا. ففي شمال العراق وسّعت تركيا وكثّفت عملياتها العسكرية ضد مواقع حزب العمال الكردستاني، في حين ارتبطت تحركاتها في شمال سوريا بمخاوفها من تشكّل بنية كردية مسلحة متصلة جغرافيًا بمحاذاة حدودها الجنوبية.

وبذلك، انتقلت القضية الكردية من نطاق الأمن الداخلي إلى نطاق أوسع يرتبط بالأمن الإقليمي، واتجهت السياسة التركية بصورة متزايدة نحو مفهوم الدفاع الاستباقي من خلال مواجهة ما تعدّه مصادر للتهديد خارج حدودها قبل انتقال آثارها إلى الداخل التركي، وهو ما مثّل أحد أبرز مظاهر التحول في السياسة الأمنية التركية تجاه القضية الكردية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٦ (بوشريف وبحري، ٢٠١٩م، ٨٧–٨٨).

المطلب الثاني: السياسة الأمنية التركية تجاه المشكلة الأرمنية

أولاً: جذور العلاقات التركية – الأرمنية

يعد الأرمن من أقدم القوميات التي سكنت منطقة القوقاز الجنوبية وشرق بلاد الأناضول، وعندما قام العثمانيون بتشكيل دولتهم سنة ١٣٠٠ ميلادية كان الأرمن أول من انخرط في الدولة الجديدة، وكانوا يتمتعون بحضور قوي في جميع المجالات، مما جعلهم يحصلون على أعلى المناصب الإدارية، لكن النزاعات القومية التي حدثت في الدولة العثمانية أفسدت هذه العلاقة التاريخية بين الإثنية الأرمنية والسلطة، وهذا ما أدى إلى حدوث مجازر بحقهم راح ضحيتها عدد كبير منهم، يصل حسب التقديرات الأرمنية إلى مليون ونصف، فيما تنفي الدولة التركية حدوث هذا الشيء من الأساس، وبعد هذه الأحداث هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى الدول المجاورة وبنسب عالية إلى الدول العربية (Almairac, 2006, 20)، وتشير التقديرات الحديثة إلى أن عدد أفراد المجتمع

الأرمني في تركيا يبلغ نحو ٥٠ ألف نسمة، يتركز معظمهم في مدينة إسطنبول (Constantine, 2025, 6). وفي المقابل، تشير تقديرات وزارة الخارجية الأمريكية إلى وجود نحو ٩٠ ألفًا من أتباع الكنيسة الأرمنية الرسولية الأرثوذكسية في تركيا، إلا أن هذا الرقم يشمل أيضًا مهاجرين من أرمينيا، ومن ثم لا يمثل عدد المواطنين الأرمن في تركيا وحدهم (U.S. Department of State, 2024).

تعترف جمهورية تركيا بالإثنيات الدينية فقط وليس بالإثنية القومية داخل البلاد، ويُنظر إلى الأرمن أيضا رسميًا على أنهم جماعة دينية مقيدة بكونهم أعضاء في الكنيسة الأرمنية، بصرف النظر عن حقيقة أن الكلمة "الأرمنية" مذكورة في القسم الديني من وثيقة هوية الأرمن، إذ كانت الكنيسة أيضا ضامنة للأرمينية، وأصبحت منظمة تحت المظلة التي يمكن أن تنظم الأحداث الثقافية والعامة في جو من الخوف العام والحذر فالكنيسة هي المكان الذي يمكن أن يلتقي فيه الأرمن ويتحدثون مع بعضهم البعض بأمان، وكل هذا يشير إلى حقيقة أن الكنيسة تعد بمثابة منزل وبيئة طبيعية للأرمن (Hofmann, 2002, 9). وحاولت حكومة حزب العدالة والتنمية تحسين العلاقات مع أرمينيا وعندما تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم حاول إعلان ما يسمى بالفتوحات التي هي أشبه بالإصلاحات من أجل تحسين أوضاع الأرمن، وفي الاتجاه المعاكس قامت حكومة العدالة والتنمية في العديد من المرات بالاستيلاء على أماكن عبادة خاصة بالأرمن لتجعل منها مساجد، أو استغلال جاذبية الموقع لتجعل منه متحفاً كما هو الحال بالنسبة إلى " كهف القديس بطرس" والذي يقع في إحدى أقدم كنائس العهد المسيحي، كما أغلقت أماكن أخرى بحجة أسباب أمنية

لأن الحكومة لم تكن قادرة على مراقبتها (لطف الله، ٢٠١٣م، ١٩٦). وكذلك فإن الأرمن لهم امتداد في دول متعددة وغيرهم من الإثنيات المتواجدة في تركيا، ولكن بسبب أعدادهم التي تعد قليلة في تركيا فإنهم لا يسعون إلى الانفصال بقدر ما يسعون إلى المزيد من الحقوق والحريات، ويطالبون باعتراف السلطات التركية بالمجازر التي ارتكبت بحق الأرمن وكسب تعويضات عن تلك المجازر (Minority Rights Group International, 2020, 11–16).

إن الخلاف بين تركيا والأرمن هو حول استخدام لفظ " إبادة جماعية"، فهذا الوصف يحمل في معناه القانوني أن الدولة العثمانية استهدفت الأرمن لمجرد أنهم أرمن بهدف القضاء على وجودهم. الأرمن يدعون أن سياسة الدولة العثمانية تجاههم كانت متعمدة، ويستندون إلى وثائق مثل " الكتاب الأزرق" الذي صدر عن البرلمان البريطاني وناقش معاملة الأرمن داخل الدولة العثمانية، والمذكرات التي كتبها المبعوث الأمريكي مورغينتو حول ما حصل. أما تركيا فترفض هذين الدليلين قائلة إن فيهما الكثير من المبالغة التي استخدمت كدعاية في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية، وتصر على أن ما حصل كان مجرد إجراءات اتبعتها بعض الحكومات في الدولة العثمانية، من أجل حفظ الأمن والنظام، وازدادت حدة النقاش بين تركيا وأرمينيا حول ما حصل عام ٢٠٠٤، بعد قرار الاتحاد الأوروبي فتح باب المفاوضات مع تركيا من أجل ضمها للاتحاد الأوروبي، فبدأت الجالية الأرمنية الكبيرة (التي تعادل في عددها ضعف عدد سكان أرمينيا) بتحريك موضوع ضرورة اعتراف تركيا بـ"الإبادة الجماعية للأرمن" بصورة كبيرة، ونجحت في استصدار قوانين تعترف بالإبادة الجماعية للأرمن من عدد من

البرلمانات الأوروبية، وعدد من المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة (مهدي، ٢٠١٥م، ١٩٧).

تعد العلاقات التركية – الأرمنية متوترة، وذلك يعود للقضايا التاريخية والسياسية التي أدخلت البلدان في دوامة النزاع، إذ لا توجد علاقات تمثيل دبلوماسي بينهما رغم توقيع اتفاقيات بينهما عام ٢٠٠٩م في مدينة زيورخ، لكن الشروط التي وضعتها تركيا لتطبيع علاقاتها مع أرمينيا ارتكزت بالأساس على تسوية النزاع مع جارتها الأذرية حول قضية ناغورنو كاراباخ، في مواجهة هذا الشرط، قررت أرمينيا عدم اتخاذ إجراء ثانٍ بشأن إمكانية التصديق على اتفاقيات زيورخ، فخلال حرب عام ١٩٩٣م بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم ناغورنو كاراباخ قامت تركيا بدعم أذربيجان وأغلقت حدودها المشتركة مع أرمينيا البالغ طولها ٢٦٨ كيلومتراً (نور الدين، ١٩٩٨م، ٨٢). كان استمرار الصراع بين أرمينيا وأذربيجان هو السبب الرئيس وراء عدم رغبة الأطراف في التصديق على بروتوكولات "زيورخ" لذلك لم يتم إحراز أي تقدم في تطبيع العلاقات الثنائية لا سيما أن التوقيع على البروتوكولات جاء بدعم من مجموعة" مينسك" التي تضم " روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا "، وقد أدى عدم إقرارها من قبل تركيا وأرمينيا إلى انزعاج هذه الدول، وقد مثل الصراع على إقليم " ناغورنو كاراباخ " بؤرة العقبات التي حالت دون نجاح دوافع التطبيع الثنائي (عبد الرؤوف، ٢٠٢٠م، ٦٣).

والواقع، أن كلا الطرفين لم يكونا مستعدين لمثل هذا التطبيع، ناهيك عن العراقيل الأخرى التي تخللت مفاوضات المصالحة، فأذربيجان كانت متشككة بشأن الجهود التركية لتطبيع العلاقات مع أرمينيا قبل حل النزاع على الإقليم المتنازع عليه مع أرمينيا، وبالتالي لم تجد جهود التطبيع دعماً شعبياً من كلا الجانبين.

ثمة عدة أسباب دفعت تركيا إلى محاولة فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع أرمينيا وهي على النحو التالي (العبيدي، ٢٠١٢م، ٢٨):

١. رأت القيادة التركية أن تطبيع العلاقات مع أرمينيا قد يعمل على تعزيز الوضع الجيوسياسي لها في منطقة آسيا الوسطى عموماً، والقوقاز على وجه الخصوص.
٢. رأت تركيا أن مثل تلك العلاقات قد تمهد لها الدخول والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال إثبات أن تركيا يمكن لها أن تلعب دوراً محورياً في ضمان الأمن في منطقة بحر قزوين والحفاظ على مصالح أوروبا كونها أيضاً عضواً في حلف شمال الأطلسي "الناتو".
٣. تعتقد تركيا أن التطبيع مع أرمينيا قد ينهي الصراع الأذري – الأرمني ويساهم في حل قضية "إبادة الأرمن"، وبالتالي يقرّبها من الولايات المتحدة الأمريكية وتصحح مسار العلاقات معها في ظل تفاقم تلك العلاقات بينهما حول هذه القضية.
٤. تخوف تركيا من أن قطع العلاقات الدبلوماسية مع أرمينيا قد يهدد مكانتها الإقليمية والدولية خاصة وأن تركيا ترى نفسها قوة إقليمية مؤثرة في الجوار الإقليمي.

في المقابل ثمة العديد من الأسباب التي دفعت أرمينيا لاستئناف علاقاتها مع تركيا، وهي (محمود، ٢٠٢١م):

١. حاجة أرمينيا إلى تجاوز الحصار المفروض عليها من قبل تركيا وأذربيجان منذ احتلالها إقليم ناغورنو كاراباخ، حيث تحتاج أرمينيا إلى فتح حدودها البرية مع تركيا.
٢. سعي أرمينيا إلى التقارب مع تركيا، لأنها ترى في التقارب التركي تنشيطاً لعلاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولعل الحرب الجورجية الروسية وحرب ناغورنو كاراباخ دفعتها إلى ذلك.

٣. سعي أرمينيا إلى تحسين وضعها السياسي بين دول العالم، وخاصة مع الجارة تركيا، لأن لدى تركيا ثقلاً دولياً يؤهلها إلى لعب دور في منطقة القوقاز.

ثانياً: الموقف الأذري من محاولة تطبيع العلاقات التركية الأرمنية:

اكتسبت المفاوضات التركية الأرمنية زخماً كبيراً في إطار إحلال السلام في منطقة جنوب القوقاز، فالتحركات التركية الأرمنية تهدف إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فالموافقة الأذرية تمت بناءً على المنفعة التي ستعود على كلا البلدين وتحقيق سلام شامل في المنطقة، كذلك فإن أذربيجان ترى أن تركيا لن تقدم على توقيع أي اتفاقية سلام مع أرمينيا إلا بعد انسحاب أرمينيا من إقليم " ناغورنو كاراباخ"، وقد تقبلت أذربيجان أمر توقيع الاتفاق بين تركيا وأرمينيا على أمل أن يقود ذلك إلى تغيير وضع المنطقة برمتها، وقد شهد عام ٢٠٠٩م توقيع اتفاق تطبيع العلاقات التركية الأرمنية والذي عُدَّ في وقته حدثاً تاريخياً على مستوى العلاقات الثنائية، إلا أن برلمانا الدولتين رفضا المصادقة على اتفاقية التعاون بين البلدين (العزاوي، ٢٠٢٠م، ٣٤٢)، لكن مثل هذا الحدث أسهم في إحداث بعض التقارب السياسي بين البلدين لا سيما بعد الزيارات واللقاءات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، لكن التصريحات المتكررة للمسؤولين الأتراك، ووسائل الإعلام التركية بشأن المفاوضات مع أرمينيا، وعدم الإضرار بأذربيجان عزز المخاوف الأذرية فيما يخص حقيقة المفاوضات ووضعها، خاصة صياغة "خارطة الطريق " من قبل تركيا وأرمينيا التي أعلن عنها في نيسان عام ٢٠١٠م أدت إلى مزيد من التدهور في الفهم الأذري، وتسببت في إشاعة الإحباط لديهم، ولعل ذلك ما دفع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى زيارة أذربيجان مؤكداً التزام تركيا بحل الصراع في إقليم " ناغورنو كاراباخ " كشرط لاستئناف المفاوضات مع أرمينيا (العزاوي، ٢٠٢٠م، ٣٣٨-٣٣٩).

ثالثًا: الدعم التركي لأذربيجان في حرب ناغورنو قره باغ عام ٢٠٢٠

شكّلت حرب ناغورنو قره باغ عام ٢٠٢٠ محطة مهمة في تطور السياسة التركية تجاه المشكلة الأرمنية، إذ أظهرت بصورة واضحة ارتباط الملف الأرمني بالحسابات الأمنية والجيوسياسية لتركيا في منطقة جنوب القوقاز. وقد أثرت العلاقات الاستراتيجية التركية–الأذربيجانية بصورة واضحة في موقف تركيا تجاه أرمينيا ومسار تطبيع العلاقات بين البلدين.

وخلال الحرب، اتخذت تركيا موقفًا داعمًا لأذربيجان سياسيًا وعسكريًا، وتجسّد هذا الدعم عمليًا في تزويد أذربيجان بالطائرات المسيّرة والمعدات العسكرية، فضلًا عن تقديم الدعم والاستشارات العسكرية، وهو ما أسهم في تعزيز الفعالية العسكرية الأذربيجانية خلال الحرب، وأسهم هذا الدعم في تعزيز الحضور التركي في معادلة الأمن الإقليمي في جنوب القوقاز، كما أظهر انتقال المشكلة الأرمنية من نطاق الخلاف التاريخي والدبلوماسي إلى نطاق أوسع يرتبط بموازين القوى والمصالح الأمنية والجيوسياسية التركية في المنطقة (كينيك وجليك، ٢٠٢٢م، ١٢٢).

رابعًا: الانعكاسات الأمنية والجيوسياسية على العلاقات التركية–الأرمنية

أدت تطورات حرب ناغورنو قره باغ عام ٢٠٢٠ إلى زيادة ارتباط العلاقات التركية–الأرمنية بالحسابات الأمنية والجيوسياسية في جنوب القوقاز، إذ أصبح موقف تركيا تجاه أرمينيا أكثر ارتباطًا بعلاقاتها الاستراتيجية مع أذربيجان وبتوازنات القوى الإقليمية.

كما أسهم الدعم التركي لأذربيجان في تعزيز الحضور التركي في المنطقة وإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية. وفي الوقت نفسه، أفرزت نتائج حرب عام ٢٠٢٠ بيئة إقليمية جديدة أتاحت لاحقًا إعادة تحريك مسار التطبيع بين تركيا وأرمينيا، وإن ظل هذا المسار

مرتبطًا بدرجة كبيرة بتطور العلاقات الأذربيجانية–الأرمنية وبالترتيبات الأمنية في جنوب القوقاز. وبذلك أخذت السياسة التركية تجاه المشكلة الأرمنية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٦ بعدًا أمنيًا وجيوسياسيًا أكثر وضوحًا، إلى جانب أبعادها التاريخية والدبلوماسية (Bechev, 2023, 23–24).

خاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن مرحلة ما بعد عام ٢٠١٦ شهدت تصاعدًا في حضور الاعتبارات الأمنية في تعامل تركيا مع القضايا المرتبطة بالأقليات، ولا سيما القضية الكردية والمشكلة الأرمنية، مع اختلاف طبيعة الأدوات المستخدمة في كل حالة.

ففي القضية الكردية، ارتبط هذا التحول بتعزيز المقاربة الأمنية وتوسيع نطاق التعامل مع التهديدات إلى خارج الحدود، ولا سيما في شمال العراق وشمال سوريا، إلى جانب تأثير التقارب السياسي بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في تشديد المقاربة الأمنية تجاه القضية الكردية.

أما في المشكلة الأرمنية، فقد برز البعد الأمني والجيوسياسي بصورة أكثر وضوحًا من خلال الدعم التركي لأذربيجان في حرب ناغورنو قره باغ عام ٢٠٢٠، وما ترتب عليه من تعزيز الحضور التركي في جنوب القوقاز وارتباط العلاقات التركية–الأرمنية بصورة أكبر بموازين القوى والتطورات الأمنية الإقليمية.

وبذلك، تكشف المقارنة بين الحالتين أن السياسة الأمنية التركية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٦ اتجهت إلى توسيع مفهوم التهديد من المجال الداخلي إلى المجال الإقليمي، مع اختلاف أساليب التعامل بحسب طبيعة كل قضية وموقعها في حسابات الأمن القومي التركي.

الاستنتاجات

بناءً على المعطيات والتحليلات التي وردت في ثنايا البحث، يمكن تسجيل الاستنتاجات الآتية:

١. **تغليب المقاربة الأمنية :**أظهر البحث أن مرحلة ما بعد عام ٢٠١٦ شهدت تصاعدًا في الاعتماد على الأدوات الأمنية والعسكرية في التعامل مع القضايا محل الدراسة، مع تراجع نسبي في أولوية مسارات الحوار والتسوية السياسية، ولا سيما في القضية الكردية.

٢. **اتساع النطاق الأمني للقضية الكردية :**خلص البحث إلى أن السياسة التركية تجاه القضية الكردية لم تعد مقتصرة على التعامل مع التهديدات داخل الأراضي التركية، بل امتدت بصورة متزايدة إلى شمال العراق وشمال سوريا، في إطار مقاربة تقوم على مواجهة ما تعدّه أنقرة مصادر للتهديد خارج حدودها قبل انتقال آثارها إلى الداخل التركي.

٣. **تصاعد البعد الجيوسياسي في المشكلة الأرمنية :**أظهر البحث أن التعامل التركي مع المشكلة الأرمنية تجاوز تدريجيًا نطاق الخلاف التاريخي والدبلوماسي ليأخذ بعدًا أمنيًا وجيوسياسيًا أكثر وضوحًا، ولا سيما من خلال الدعم السياسي والعسكري التركي لأذربيجان خلال حرب ناغورنو قره باغ عام ٢٠٢٠، وما أسهم فيه ذلك من تعزيز الحضور التركي في معادلات الأمن الإقليمي في جنوب القوقاز.

٤. **أثر التحالف السياسي في المقاربة تجاه القضية الكردية :**أظهر البحث أن التقارب بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٦ مثّل أحد السياقات السياسية المهمة التي رافقت تشديد المقاربة الأمنية تجاه القضية الكردية،

وتصاعد أولوية الأمن القومي ومكافحة التنظيمات المسلحة في الخطاب السياسي التركي.

٥. **اختلاف أدوات السياسة الأمنية باختلاف طبيعة القضية :**أظهرت المقارنة بين الحالتين أن المقاربة الأمنية التركية لم تتخذ شكلًا واحدًا؛ ففي القضية الكردية برزت بصورة أوضح الأدوات الأمنية والعسكرية والعمليات العابرة للحدود، في حين ارتبطت المشكلة الأرمنية بصورة أكبر بالتوازنات الجيوسياسية والدعم التركي لأذربيجان وتطورات الأمن الإقليمي في جنوب القوقاز.

المصادر والمراجع

١. أحمد، حسين مصطفى. (٢٠١١). المسألة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، ١(٤).
٢. ألتون أوغلو، مصطفى. (٢٠١٨). حزب الحركة القومية نحو انتخابات ٢٤ حزيران ٢٠١٨. رؤية تركية، ٧(٣).
٣. بارك، بيل. (٢٠٠٥). سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية (علاء حسيني، مترجم). مركز الخليج للأبحاث.
٤. بهنان، حنا عزو. (٢٠٠٨). قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية–التركية. مجلة مركز الدراسات الإقليمية، ٢(١٢).
٥. بوزرسالن، حميد. (٢٠١٠). تاريخ تركيا المعاصر (حسين عمر، مترجم؛ ط. ٢). المركز الثقافي العربي.
٦. بوشريف، عياش، وبحري، دلال. (٢٠١٩). تركيا وأمننة المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ٦(٢)، ٧٦–٩١.
٧. الحباشة، صداح أحمد. (٢٠١١). العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ٢٠٠٢–٢٠١٠. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٣٨(٣).
٨. حسن، وليد. (٢٠١٨). معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط. المركز الكردي للدراسات.
٩. حمازية، رائدة. (٢٠١٦). دور حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسي في تركيا ٢٠٠٢–٢٠١١ [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة العربي بن مهيدي.
١٠. حوداسي، سمية. (٢٠٢١). جدلية الأمن والتنمية في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية بعد عام ٢٠٠٢. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ١٠(٣).

١١. الداقوقي، إبراهيم. (٢٠٠٨). أكراد تركيا (ط. ٢). دار ئاراس للطباعة والنشر.
١٢. زكي بك، محمد أمين. (٢٠٠٥). خلاصة تاريخ الكرد وكردستان (محمد علي عوني، مترجم؛ ط. ٢). دار الشؤون الثقافية العامة.
١٣. عارف، وصال نجيب. (٢٠٠٥). القضية الكردية في تركيا حتى ١٩٩٣. دراسات إستراتيجية، (٨٠).
١٤. عبد الرؤوف، روان. (٢٠٢٠). إقليم مضطرب ومصالح متغيرة: النزاع الأرمني الأذري حول إقليم ناغورنو كاراباخ. المركز العربي للبحوث والدراسات.
١٥. عبد العزيز، أيمن. (٢٠١٥). القضية الكردية وتداعياتها على الأمن القومي التركي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ٣٧(٣).
١٦. العبيدي، محمد عبد الرحمن. (٢٠١٢). تطبيع العلاقات التركية–الأرمنية: دراسة في المواقف الإقليمية. مجلة دراسات إقليمية، ٩(٢٧).
١٧. العزاوي، أفراح ناثر جاسم. (٢٠٢٠). العلاقات التركية الأذرية ٢٠٠٢–٢٠١٧. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ٣(٣٨).
١٨. العلاق، عامر علي راضي. (٢٠٠٨). دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية وانعكاساته الدولية. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢(٢٥).
١٩. عيسى، صالح أحمد. (٢٠١٨). مشكلة الأكراد وأثرها على العلاقات العراقية التركية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٣٢(١).
٢٠. غدير، غازي فيصل. (٢٠١٤). مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ١(٤٦).
٢١. الغريري، أرشد مزاحم. (٢٠١٤). الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الأمريكية العربية وأثرها على الأمن القومي. مركز الكتاب الأكاديمي.
٢٢. كينيك، حوليا، وجليك، سينم. (٢٠٢٢). دور المسيّرات التركية في الفعالية العسكرية لأذربيجان. رؤية تركية، ١١(١)، ١١٩–١٤٦.
٢٣. لطف الله، يوسف صمد. (٢٠١٣). حقوق الأقليات في الدساتير التركية واتجاهات تطورها المستقبلي. مجلة دراسات قانونية وسياسية، (١).
٢٤. مجموعة مؤلفين. (٢٠١٣). مسألة أكراد سورية: الواقع، التاريخ–الأسطورة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢٥. محفوظ، عقيل. (٢٠٠٨). جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسية العامة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
٢٦. محفوظ، عقيل. (٢٠١٢). تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢٧. محمود، محمد علي. (٢٠٢١). لماذا الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ. مكتبة نور الإلكترونية.
٢٨. مديني، توفيق. (٢٠١٠). العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير (العدد ١٣). اتحاد كتاب العرب.

٢٩. مهدي، لبنى خميس. (٢٠١٥). الأهمية الإستراتيجية لجمهورية جورجيا وفق المنظور الروسي. مجلة جامعة كربلاء العلمية، ١٤(٤).
٣٠. النصراوي، صالح. (٢٠٠٩). الأكراد وبغداد: علاقات معقدة وخيارات مفتوحة. مجلة السياسة الدولية، تشرين الأول.
٣١. نور الدين، محمد. (١٩٩٨). تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في السياسة والعلاقات الخارجية. مركز دراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.
32. Almairac, L. (2006). Turkey: A minority policy of systematic negation. International Helsinki Federation for Human Rights (IHF).
33. Bechev, D. (2023). Worst of friends, best of rivals: Agency vs structure in Turkey-Russia relations. *Uluslararası İlişkiler, 20*(79), 5–31. https://doi.org/10.33458/uidergisi.1357630
34. Constantine, L. L. (2025, April). Walking the line: Armenian life in Turkey under the long shadow of history. AGBU Magazine. https://agbu.org/its-complicated/walking-line
35. Hofmann, T. (2002). Armenians in Turkey today. The EU Office of Armenian Associations of Europe.
36. Kuru, A. T. (2010). The rise and fall of military tutelage in Turkey. San Diego State University.
37. Middle East Center. (2016). The AKP and Turkish foreign policy in the Middle East. Middle East Center.
38. Minority Rights Group International. (2020). A quest for equality: Minorities in Turkey. Minority Rights Group International.
39. UK Visas and Immigration. (2025, July). Country policy and information note: Kurds, Turkey (Version 5.0). GOV.UK. https://www.gov.uk/government/publications/turkey-country-policy-and-information-notes/country-policy-and-information-note-kurds-turkey-october-2023-accessible
40. U.S. Department of State. (2024, June 26). 2023 report on international religious freedom: Turkey (Türkiye). https://www.state.gov/reports/2023-report-on-international-religious-freedom/turkey
41. Yilmaz, C. (2016). Kurdish question in Turkey: Development of Kurdish political parties and their perception of Kurdish national movement from 2003 to 2015 [Master's thesis]. Vytautas Magnus University.